فذهب لعدهذه الاشياء لايدخل ارش الموضحة في ارش واحد منها لان كلا منها
جناية فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف
العقل لان نفعه عاد الى جميع الاعضاء كما مر بقية معرفة ذهاب اسمع ان
يترك المجني عليه حتى يقبل ثم ينادى ان اجاب او التفت علم انه لم يذهب
كذا في الفتاوي الصغرى وطريق معرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصيرة
فان قالوا ذهب عاد وجب الدية وان قالوا لا ندري اعتبر الدعوى والانكار بان
يقول المجني عليه للجاني اذهبت بصري فاذا انكر يطلب من المدعي البينة فاذا
عجز فيكون القول للضارب مع يمينه على البتات دون العلم اي يحلف بان
هذه الجناية لم تصدر عنه فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا فرق في اذهاب
عينيه بين موحدة بدية الموحدة والعينين يعني تيبس رجلا موحدة فذهب عيناه
فلا قصاص فيه بل يجب الدية فيهما لان سراية الفعل مع ابتداء الفعل كشيء واحد
فان السراية لا تنفك عن الجناية والمحل المحل من وجه بواسطة اتصال احدهما
بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقود ولا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى
الابتداء ان كان عمدا فبالنظر الى الانتهاء خطاء من وجه دون وجه فلا يكون
موجبا للقود للشبهة ولا يقطع اصبع شل اجاره لانه ايضا من قبيل السراية بل الدية
فيهما لان القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما لكونهما عضوين مستقلين
او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع قطع مفصله الاعلى فشل ما بقي لانه ايضا من
قبيل السراية بل دية المفصل لانه مقدر شرعا فحط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة
فيما بقي لانتفاء التقدير الشرعي فيه ان انتفع به وانما كان كذلك لكونهما عضوا واحدا
ذكره الزيلعي ولا قود ايضا بكسر نصف سن اسود باقيها او احمر او اخضر او ذاهبها
عيب بوجه ما بل يجب كل دية السن كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا
اخضرت او اسودت او احمرت انما تجب الدية اذا فات منفعة المضغ والا فلا وكان
السن مما يرى حال التكلم يجب اي الدية ايضا كما في الوجه الازل والا فلا شيء
وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الامرد والمختار الدية
كما في سائر الاسنان كذا في الخلاصة افاد يعني لو نزع رجل سن رجل فانتزع المنزوع
سنه من النازع فنبتت سن الاول او قلعها اي قلع رجل سن رجل فردت
الى مكانها او نبتت عليها اللحم وجب الارش في الصورتين اما في الاولى فلانه

تبين ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال
لان الموجب فساد المنبت فلم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية
واما في الثانية فلان انبات اللحم لا اعتبار له لان العروق لا تعود كذا الاذن
يعني اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت تجب الارش لانها لا تعود الى مكانت عليه
لا اي لا يجب الارش ان قلعت سن فنبتت اخرى لان الجناية قد زالت
ولهذا لو قلع سن صبي فنبتت في مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع لعدم
فساد المنبت حيث نبت مكانها اخرى فلم يفت المنفعة ولا الزينة او الموضحة
يعني تيبس رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش لزوال الشين
الموجب له او جرح يضرب يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا فجرحه فبرء ولم
يبق اثر سقط الارش لزوال الشين ولم يبق اثر قيد للصورتين صبي ضرب سن
صبي فانتزعها ينتظر بلوغ المضروب ان بلغ ولم تنبت يجب على عاقلته الدية
ولو من العجم في ماله كذا في الخلاصة وسيأتي في كتاب المعاقل انه المختار لطم
رجل رجلا فكسر بعض اسنانه يستحق المضروب من سن الطارب ذلك
القدر كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرد بالمبرد حتى يكون سنه مثل سن المضروب
فان قلت هذا ليس بعمد بل شبهه وقد مر ان لا قود فيما دون العمد قلنا قد مر
ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس عمد فلا يعقل لا يقاد جرح اذا بعد برء
لقوله عم سيأتي في الجراحات شبه اي ينتظر ولان الجراحات يعتبر فيها مآلها
لاحتمال السراية الى النفس فينظر بانه قتل وانما يستقر الامر بالبرء عمد
المجنون والصبي خطاء على عاقلته الدية لما روي عن علي رض انه جعل عقل
المجنون على عاقلته وقال عمده وخطاؤه سواء ولان الصبي مظنة الرحمة والعاقل
الخاطئ لما استحق التخفيف حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو اعذر
اولى بهذا التخفيف وان لم يكن من العجم وان كان منهم ففي ماله لما مر وتلزمه المختار
بلا كفارة لانها كاسمها ساترة ولا ذنب لها لستره لانها امر فوعا القلم وحرمان
ارث لانه عقوبة وهما ليسا باهلها فصل ضرب بطن امرأة حرة احترز عن
الامة وسيأتي حكمها فالقت جنينا ميتا يجب غرة وهي نصف عشر دية
الرجل وهو خمسمائة درهم لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو كان الجنين
انثى وهو ايضا خمسمائة درهم لما روي انه عم قال في الجنين غرة عبد او امة

المضروب يبان